الجمهورية اليمنية

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit
FIU

وحدة جمع المعلومات المالية

التقرير السنوي

لعام 2022

المحتويات

كلمة رئيس الوحدة 3

1 الفصل الأول
وحدة جمع المعلومات المالية

(أولاً) انشاء الوحدة 7

(ثانيًا) الهيكل التنظيمي للوحدة 9

(ثالثًا) اختصاصات الوحدة 10

2 الفصل الثاني
إنجازات الوحدة

(أولاً) المجال الإداري والتنظيمي

- التدريب وبناء القدرات 12
- تقنية المعلومات 15

(ثانيًا) مجال التنسيق المحلي والتعاون الدولي

- التنسيق المحلي 17
- التعاون الدولي 19

(ثالثًا) مجال الرقابة والتحقق من الالتزام

- مجال الرقابة

1- التفتيش الميداني: 23

- منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر .. 25
- نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي .. 26

- مجال التحقق من الالتزام

1- البنوك 27

2- شركات ومنشئات الصرافة 29

(رابعاً) مجال الاخطارات والتحليل المالي

- البيانات الإحصائية : 32
- الحالات الواردة للوحدة 33
- بيانات تفصيلية للحالات محل تحليل الوحدة 36
- بيانات تفصيلية للاستعلامات الواردة 36
- احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة .. 37

(STR) للفترة 2021-2022

كلمة رئيس الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

في البداية أتقدم بالشكر والتقدير لقيادة البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة للجهود الحثيثة لتعزيز استقلالية وحدة جمع المعلومات المالية بشكل كامل والتي تمثلت في إقرار الموازنة السنوية المقدمة للوحدة والتي تخص الاعوام 2022م و 2023م، ونتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهامهم سيماء في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكلنا ثقة في قدرتهم "بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة" في تصحيح الأوضاع النقدية والاقتصادية والتخفيف عن كاهل المواطن الذي اصبح هو الضحية التي تتحمل أعباء ذلك التدهور الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

كما اهنئ الجمهورية اليمنية بشكل عام ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تولية منصب نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) للعام 2023 م، واتقدم بالشكر للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تعتبر الهيئة الوطنية العليا المناط بها وضع السياسات الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الوطن ككل، للجهود التي تبذل في التنسيق بين اعضائها من اجل تعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الوطن.

ولا أنسى ان أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء وموظفي الوحدة الذين كرسوا كامل جهودهم للعمل في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، سواء من مواقع عملهم خلال أوقات الدوام الرسمي او من اماكن سكنهم متى ما اقتضت الحاجة والمشاركة في تنظيم وإنجاز الاعمال المناطة بهم للوصول الى هذا المستوى الذي نحن عليه بالرغم من بيئة العمل الصعبة التي يعملون في ظلها والتي تتعلق بسياق الدولة ومؤسساتها، وانهيار سعر العملة الوطنية امام العملات الأجنبية والتي أدت الى انخفاض مستوى دخولهم واثرت بشكل ملحوظ على مستواهم المعيشي.

وكلنا ثقة انه بعزم وتكاتف وتعاون الجميع سوف نستطيع تجاوز كافة الصعاب مهما كانت درجة تعقيدها وسوف نستطيع تحريك عجلة العمل الى الامام بشكل أسرع وبكفاءة عالية، حيث قد قامت الوحدة خلال الفترة الحالية، بالإضافة الى الاعمال الروتينية المنصوص عليها في القانون بالمشاركة بجهود كبيرة في اعداد تقرير تحديث الجمهورية اليمنية الرابع في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تم استعراضه امام الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) في نوفمبر 2022م،

وايضاً تقرير المتابعة المعزز لفريق المراجعة والتعاون الدولي (FATF-ICRG) والذي تم استعراضه امام الاجتماع العام للفريق في المغرب في يناير 2023م.

اننا نضع ضمن اولوياتنا خلال الفترة القادمة العمل على تعزيز التعاون الدولي من خلال اظهار جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية امام المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين وتنسيق الجهود المحلية بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستمرار في بناء ثقافة الالتزام 'التي كادت أن تضمحل- وتعزيز رفع الوعي لدى كافة الجهات حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز العمل الداخلي للوحدة من خلال تطوير البرامج الالكترونية التي تم تصميمها بجهود ذاتية، والتي سوف تسهل وترفع كفاءة وجودة عمل الوحدة او من خلال اقتناء بعض البرامج التي ستعزز من جودة الاداء، وتدريب الكادر الوظيفي الحالي للوحدة والعمل على تنمية قدراتهم بشكل مستمر بما يتواكب مع التطورات والاتجاهات الحديثة سيماء استخدام التقنيات الحديثة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأيضا توقيع مذكرات تفاهم مع أكبر عدد ممكن من الدول والتي ستؤدي الى تحسين تبادل الخبرات والمعلومات ورفع كفاءة العمل في مجال التعاون الدولي، والتواصل مع الدول الراعية لانضمام اليمن الى مجموعة (EGMONT) من اجل المضي قدماً في استكمال بقية المتطلبات المؤهلة للانضمام الى عضوية المجموعة.

نسأل الله العلي القدير ان يكون عوناً لنا في انجاز المهام المناطة بنا بكفاءة واقتدار بما يساهم في تحقيق المصلحة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

FIU

1 الفصل الأول

وحدة جمع المعلومات المالية

اولاً : إنشاء الوحدة

ثانياً : الهيكل التنظيمي للوحدة

ثالثاً : اختصاصات الوحدة

انشاء الوحدة

انشئت وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية FIU بموجب أحكام المادة (11) من القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الاموال؛ ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تنظيمها في بداية العام 2010م؛ بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى للوحدة استقلاليتها، وأقر تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على رفع من محافظ البنك المركزي، بحيث تتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة على النحو التالي:

وأكد على تزويد الوحدة بمن يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما ويشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، وأعطى لرئيس وأعضاء الوحدة صفة الضبط القضائي بحسب القانون، وألزم جهات الرقابة والاشراف بضرورة تعيين مسئولي الامتثال من اجل تقييم وضبط الالتزام لدى تلك الجهات، واعتبرهم ضباط ارتباط مع الوحدة.

وتعزيزًا لذلك؛ فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م؛ بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2010م؛ وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

وقد عالج القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما: أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام 2008م؛ من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا (الميناfاتف) وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقًا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل.

لمحة تاريخية للتطورات التي مرت بها الوحدة واللجنة الوطنية بعد اعلان عدن عاصمة مؤقته

في 7 مارس 2015م

أعلان فخامة رئيس الجمهورية عدن عاصمة مؤقتة، وحث جميع الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام على نقل مقر عملها والبدء في ممارسة أنشطتها من العاصمة المؤقتة - عدن

وبناءً عليه تم اصدار القرارات التالية:

2016

قــرار جمهوري رقم (119)

بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ونقل مقرة الرئيسي الى العاصمة المؤقتة ' عدن'.

2019

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (12)

بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة ' عدن'.

2019

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (31)

بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسمية أعضائها من (19) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2020

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1)

بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة ' عدن.

2021

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (17)

بشأن اعتماد اللائحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية بموجب الجلسة المنعقدة في تاريخ 8 مايو 2021م؛ والتي توضح وبشكل تفصيلي الهيكل التنظيمية والإداري والمهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.

2022

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (26)

بتكليف رئيسا للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من كبار المسئولين في الدولة، وتعزيز استقلالية اللجنة ووحدة المعلومات المالية من الناحية التشغيلية بنقل مقارها الى مكان مستقل وامن، وتعزيز الاستقلالية من الناحية المالية وذلك باعتماد موازنة مستقله للجنة والوحدة.

2023

تــولي الــجــمهورية اليمنية ممثلة برئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصب نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF

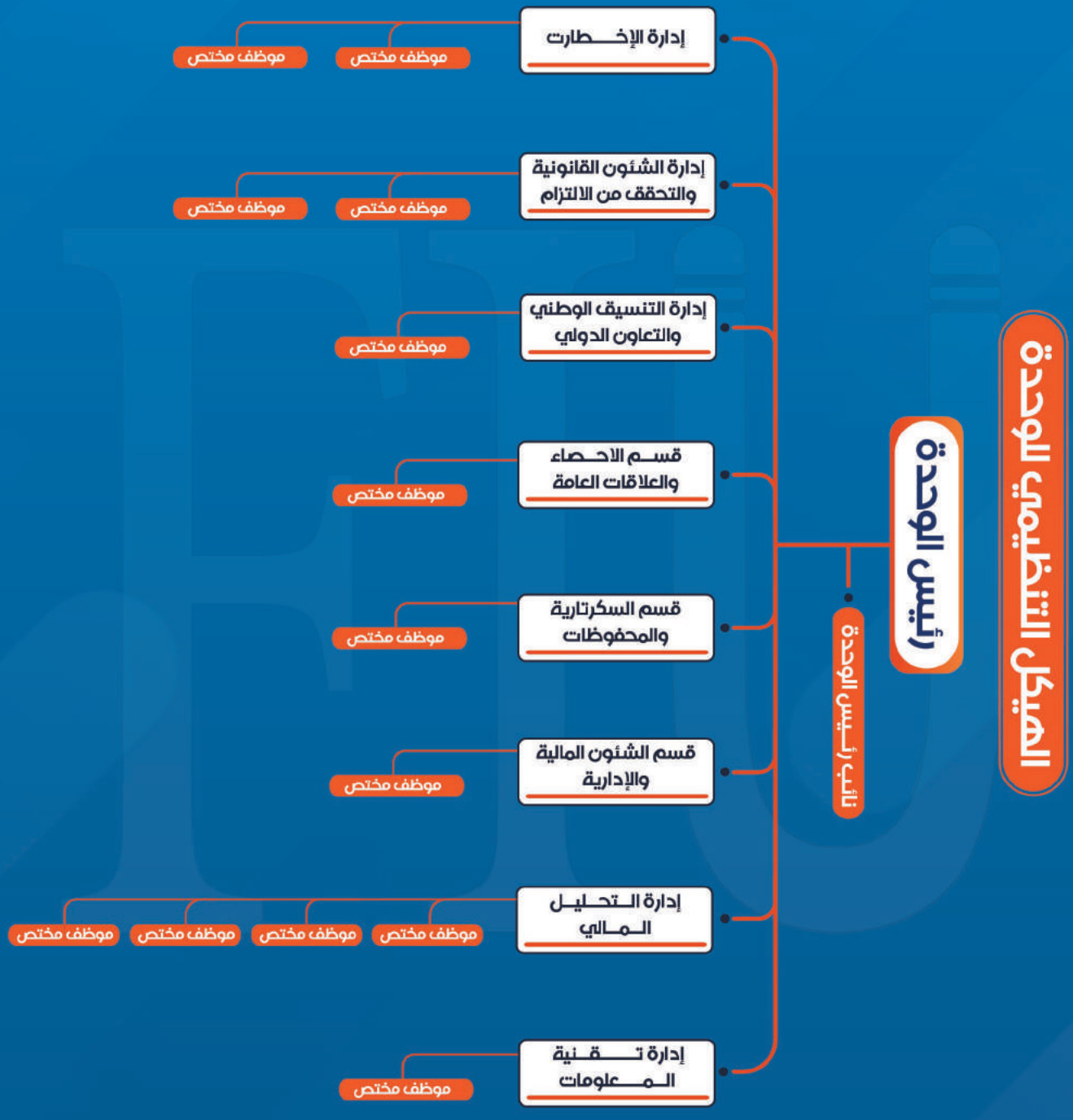
الهيكل التنظيمي المقترح
رئيس الوحدة
نائب رئيس الوحدة
إدارة الإخطارات
موظف مختص
موظف مختص
إدارة الشئون القانونية والتحقق من الالتزام
موظف مختص
موظف مختص
إدارة التنسيق الوطني والتعاون الدولي
موظف مختص
قسم الاحصاء والعلاقات العامة
موظف مختص
قسم السكرتارية والمحفوظات
موظف مختص
قسم الشئون المالية والإدارية
موظف مختص
إدارة التحليل المالي
موظف مختص
موظف مختص
موظف مختص
موظف مختص
إدارة تقنية المعلومات
موظف مختص

اختصاصات الوحدة

حدد القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل بعض مواده بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحتهما التنفيذية اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي

تلقي وتحليل الاخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الاصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الاخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.

إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات اجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لالتزامات مماثلة بشأن السرية.

اخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي اخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة.

الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إبلاغ النيابة العامة بنتائج تحليل الاخطارات عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الاصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.

إعداد نماذج إرشادات الاخطارات للمؤسسات المالية والغير المالية والمهن المعينة والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتحديثها عند الحاجة.

نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.

المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة باختصاصات الوحدة

النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.

1 الفصل الثاني

إنجازات الوحدة

(أولاً) المجال الإداري و التنظيمي

(ثانياً) مجال التنسيق المحلي والتعاون الدولي

(ثالثاً) مجال الرقابة والتحقق من الالتزام

(رابعاً) مجال الاخطارات والتحليل المالي

اولا : المـجال الإداري والـتـنظيمي

بالرغم من جائحة كورونا وحالة الإغلاق المرافقة لها؛ وإعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) من العاصمة المؤقتة في عدن في بداية العام 2020م؛ التي كانت تفتقر لوجود لائحة داخلية منظمة، أو حتى لأي أدلة عمل سابقة، إلا إنه ويتعاون جميع موظفيها الذين لم يدخروا جهدًا في الارتقاء بعملها بما يتوافق مع الأنماط الحديثة للعمل في هذا المجال ووفقًا للقوانين والأنظمة النافذة تحققت الإنجازات على النحو التالي:

1 مجال التدريب وتنمية القدرات

1 من أجل بناء قدرات موظفي وحدة جمع المعلومات المالية، فقد شارك جميع موظفي الوحدة وبعض الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في الفعاليات التدريبية و ورش العمل والاجتماعات التي تهتم في رفع الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي أجرتها كل من:

تجدر الإشارة الى ان هذه الجهات وعلى راسها الاتحاد الأوروبي سعت بشكل كبير لبناء قدرات موظفي وحدة جمع المعلومات المالية، ومدت الوحدة بالمواد التدريبية الكافية لزيادة رفع القدرات والقيام بمهام الوحدة على أكمل وجه، وعلى الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كورونا والتعقيدات المتعلقة بالحصول على تأشيرات السفر بسبب عدم وجود سفارات او مكاتب للدول في العاصمة عدن الا ان هذه الجهات سعت لاستهداف موظفي الوحدة عبر الفعاليات الافتراضية.

والجدول التفصيلي التالي يوضح الدورات والورش التدريبية والمؤتمرات التي تمت المشاركة فيها من قبل الجهات المعنية خلال العام 2022م:

م	اسم الدورة	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد	الجهة المشاركة	عدد المشاركين	تاريخها
1	التحليل المالي	الاتحاد الأوربي + الوحدة	القاهرة	الوحدة + البنك المركزي	15	10-12 يناير 2022م
2	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	الاتحاد الأوربي	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي +الداخلية	3	24-28 يناير2022م
3	تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات والجهات الرقابية	MENAFATF	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	13	3فبراير 2022م
4	المؤتمر الاقليمي بشأن تعزيز التعاون القضائي	الاتحاد الاوربي ومعهد سيراكوزاء	البحرين	العدل + النيابة + الوحدة	4	22-24 مارس 2022
5	اللوائح التنظيمية والرقابية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في قطاع مقدمي خدمات الاصول الافتراضية	صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	غير محدد	28-31 مارس 2022
6	اجتماع الاتحاد الاوروبي	نيروبي	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي +مصلحة الهجرة	3	25-27ابريل2022م
8	الامتثال في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	صندوق النقد العربي	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	4	6-8/يونيو 2022م
9	مؤتمر اقليمي حول (استخدام تشريعات مكافحة غسل الأموال)	الاتحاد الاوربي	مصر	الوحدة + النيابة العامة + الداخلية + الثقافة	4	14-16 يونيو 2022م
10	الاصول الافتراضية (العملات المشفرة	مجموعة العمل المالي + ايجمونت	ONLINE	وحدة جمع المعلومات المالية	5	6-7سبتمبر 2022م
11	المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي والموجهة لدول منطقة الشرق الاوسط	MENAFATF +FATF	ONLINE	الوحدة + العدل + اللجنة الوطنية	3	26-29سبتمبر2022م
12	إعادة الثقة لدى المصارف	الاتحاد الأوروبي	الأردن	الوحدة + البنك المركزي + التخطيط + المالية	27	26-28 أكتوبر 2022م
13	تعزيز الشفافية حول المستفيد الحقيقي	MENAFATF +FATF	ONLINE	الوحدة + البنوك التجارية	8	30-31 أكتوبر 2022م
14	مكافحة غسل الأموال المرتكز على التجارة	براجما	ONLINE	الوحدة + البنوك التجارية	25	8 نوفمبر 2022م
15	ورشة عمل على هامش الاجتماع العام الخامس والثلاثون	MENAFATF	المغرب	الوحدة + اللجنة	3	3-252 نوفمبر

16 ورشة عمل في مجال التعاون الدولي والانابة القضائية	ZIG	البحرين	اللجنة الوطنية	2	4-6 ديسمبر
17 ورشة عمل حول الأصول الافتراضية	الاتحاد الأوروبي	الأردن	اللجنة + الوحدة + العدل	3	13-15 ديسمبر
18 ورشة عمل حول المنهج القائم على المخاطر	ZIG	مصر	الصناعة والتجارة + الوحدة	2	13-15 ديسمبر

2 برعاية وحدة جمع المعلومات المالية تم عقد ورشة عمل لمدة يومين خلال الفترة من 25-26 يناير 2022 م؛ في فندق كورال-عدن؛ بشأن الضوابط الرقابية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شبكات التحويل المالية، واستهدفت الدورة ملاك ومسئولي الامتثال لدى شركات ومنشاة الصرافة وكذا أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئة الإدارية لجمعية الصرافين.

3 برعاية وحدة جمع المعلومات المالية تم عقد ورشة عمل لمدة يومين خلال الفترة من 29-30 اغسطس 2022م؛ في فندق كورال-عدن؛ بشأن الضوابط والتعليمات الرقابية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعواقب القانونية الناتجة عن عدم الالتزام في البنوك، واستهدفت الدورة مسئولي الامتثال لدى البنوك وكذا أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئة الإدارية لجمعية البنوك.

2 مجال تقنية المعلومات

حيث تعتبر تقنية المعلومات العصب الرئيسي لتنظيم كافة أعمال الوحدة من خلال تصميم قواعد البيانات وتحديثها وربطها مع السيرفر الرئيسي للوحدة لتنظيم العمل والقيام بالمهام اللازمة؛ حيث تبلورت أهم الجهود المبذولة خلال العام 2022م عبر إدارة تقنية المعلومات في الوحدة بالتالي:

1. قامت إدارة تقنية المعلومات بتصميم وانشاء قاعدة بيانات مركزية موحدة لشركات الصرافة والبنوك وذلك عن طريق تحويل جميع الحوالات المستلمة من قبل جميع شركات الصرافة وشبكات التحويل الدولية من صيغة اكسل الى قاعدة بيانات اوراكل والتي تتضمن جميع الحوالات المالية المنفذة عبر شركة ويستر يونيون والموني جرام لعدد (6) بنوك وأيضا جميع الحوالات المالية الصادرة والواردة المنفذة من بداية 2020م لأكثر من (30) شركة صرافة.

2. أن قاعدة البيانات المركزية الموحدة تقوم بتسهيل عمليات البحث والاستعلام واستخراج التقارير والتقصي عن الأسماء المراد البحث عنها للمساعدة بعمليات التحليل الخاص بالإخطارات المستلمة من الجهات المبلغة ولما توفره هذه القاعدة من وقت وجهد اثناء عمليات البحث.

3. بلغت اجمالي الحوالات المدخلة لقاعدة البيانات المركزية الموحدة خلال العام 2022م عدد(21,000,000) حوالة وباجمالي تراكمي للسنوات (2020م-2021م-2022م) يصل الى عدد (77,000,000) حوالة، وهي تعتبر حوالات متاحة لجهات انفاذ القانون والجهات المعنية عند طلب الاستعلام وتساعد الوحدة في أدائها لمهامها التشغيلية وتوفير الوقت والجهد.

4. قامت أيضا إدارة تقنية المعلومات بتصميم وإنشاء نظام الإخطارات الالكتروني حيث يتم بواسطته تسجيل وترقيم وفرز جميع الإخطارات التي تصل إلى الوحدة سواء يدويا او عبر البريد الالكتروني حيث يقوم البرنامج بمسح الإخطارات ضوئيا وحفظها وترقيمها وتبويبها بحسب حقول وخيارات مسبقة لتسهيل عملية البحث والاستعراض وكذلك عند الحاجة لتقارير تفصيلية عن كل ما يخص الإخطارات وعددها ونوع الشبهه وما الى ذلك من تفاصيل.

5. القيام بإنشاء وتصميم نظام أرشفة إلكتروني يحتوي على (أرشيف الصادر العام -أرشيف الوارد العام -أرشيف الصادر الداخلي -أرشيف الوارد الداخلي-تصميم تقرير الصادر-تصميم تقرير الوارد).

6

- القيام بإدارة الموقع الإلكتروني لوحدة جمع المعلومات المالية (fiu-ye.com) ورفع عدد من التقارير الدولية والمحلية ومن أهمها تقرير التحديث الرابع لليمن باللغتين العربية والانجليزية ، كما غطى الموقع عدد من الفعاليات والاجتماعات الدولية والمحلية ومن أهمها تغطية الفعالية الافتتاحية لمشروع الاتحاد الاوروبي لمكافحه غسل الاموال وتمويل الارهاب في غرب وشمال ووسط افريقيا واليمن (AML-CFT ESCAY) ، وفعالية افتتاح وزير المالية لـ جمارك مطار عدن وتدشين العمل بالإفصاح المالي ، ومشاركة وحدة جمع المعلومات المالية في الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ، كما غطى الموقع الإلكتروني عدد من ورش العمل والدورات الدولية والمحلية ومن أهمها ورشة العمل حول استعادة الثقة والقدرات في القطاع المصرفي في العاصمة الأردنية عمّان، ودورة تدريبية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتكز على التجارة في مقر الوحدة جمع المعلومات المالية ' عدن ، والورشة التدريبية عن بعد (online) بعنوان" تعزيز الشفافية حول المستفيد الحقيقي" ، وعدة ورش أخرى .

وتحاول إدارة تقنية المعلومات وفق الموارد والقدرات المتاحة لها تطوير ورفع كفاءة العمل، وهناك تصور جاهز بالاحتياجات المتبقية من برامج التحليل المالي والأرشفة الالكترونية وقاعدة البيانات المشفرة، والتي تأخرت بفعل نقص الموارد المناسبة.

وتتبرز أهم الأهداف التقنية خلال العام 2023م؛ بالتالي

1. تصميم او شراء برمجيات وأنظمة تحليل مالية متطورة
2. دراسة إمكانية اقتناء برنامج GO-AML لربطه مع كافة الجهات المعنية

ثانيا : مجال التنسيق المحلي والتعاون الدولي

1 مجال التنسيق المحلي

1. التواصل مع جميع الجهات الرقابية والإشرافية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحصول على المعلومات والاحصائيات الخاصة بتقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها والتي تم استخدامها في بناء تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي تم عرضة ومناقشته خلال الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) في نوفمبر 2022م.

2. ابرام مذكرات تفاهم مع بعض جهات الرقابة والاشراف المحلية لتسهيل وتنسيق تبادل المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة، حيث تم البدء في توقيع مذكرة تفاهم بين وحدة جمع المعلومات المالية ومصلحة الجمارك كونها السلطة الحكومية المسئولة عن مراقبة وضبط المعابر الحدودية واستيفاء الرسوم الجمركية ومكافحة التهريب، وتم عمل نموذج افصاح ولوحات ارشادية في مطار عدن الدولي ، وأثمرت نجاح هذه الشراكة بصدور قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (176) لسنة 2022م بتاريخ 14 أغسطس موجة الى جميع المنافذ الجمركية بخصوص الإفصاح عن الموارد في المنافذ الجمركية، وتفعيل نماذج الإفصاح الخاص بالمسافرين (الواصلين-المغادرين).

3. في ديسمبر 2022 عقدت اللجنة الوطنية لمكافحه غسل الاموال وتمويل الارهاب ووحدة جمع المعلومات المالية (FIU) لقاء مع النائب العام للجمهورية اليمنية في مقر النيابة العامة، لتعزيز اوجه التعاون بين كل من اللجنة الوطنية لمكافحه غسل الاموال وتمويل الارهاب ووحدة جمع المعلومات المالية من جهة والنيابة العامة وجهات التحقيق والادعاء من جهة اخرى وقد تم في هذا اللقاء مايلي:

- وضع اليه فعالة للتعاميم الصادرة عن النيابة العامة الى الجهات الرقابية والاشرافية بخصوص الافراد والكيانات المدرجة على قوائم العقوبات المحلية والدولية.

- تسليم النائب العام للجمهورية اليمنية مسودة نهائية لمذكرة تفاهم بين وحدة جمع المعلومات المالية والنيابة العامة، من اجل تعزيز وتنسيق التعاون بين الجهتين،
- تسليم النائب العام عدد سبعة ملفات لقضايا محالة من وحدة جمع المعلومات المالية للبداء بعملية الادعاء والتصرف فيها وفقا للقانون،
- متابعه الملفات او القضايا المحالة من وحدة جمع المعلومات المالية الى النيابة العامة خلال الفترة السابقة.

وقد تكلل هذا الاجتماع بنجاح كبير ونتائج ايجابية سوف تعزز من التعاون والتنسيق بين النيابة العامة وبقية الجهات المعنية خلال الفترة القادمة.

4. **عقد بعض الاجتماعات وإجراء المراسلات مع بعض الجهات الرقابية والإشرافية من أجل تعزيز دورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكيد على دور تلك الجهات في وضع التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسساتهم.**

5. **التعاون مع قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي وذلك بضرورة تفعيل النماذج الخاصة بمتطلبات تجديد التراخيص لشركات ومنشآت الصرافة، والتي توضح ضرورة تطبيق كافة الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند منح التراخيص، أو عند تجديدها.**

6. **النزول الميداني والتواصل مع عدد من الوزارات والهيئات الحكومية المحلية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحثها على القيام بدورها في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال حثهم بضرورة انشاء ادارات او اقسام امتثال والبدء في تطبيق إجراءات الامتثال.**

2 مجال التنسيق المحلي

1. مشاركة وحدة جمع المعلومات المالية في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الاجتماع العام الرابع والثلاثون المنعقد في المملكة البحرينية، والمشاركة في الاجتماع العام الخامس والثلاثون المنعقد في المملكة المغربية، وقد اقر الاجتماع تولي اليمن نيابة رئاسة المجموعة خلال العام 2023م.

2. إعداد ومناقشة تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية، مع كافة الملحقات الإحصائية للتقرير والمتعلق بجهود كافة المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية، والذي تم عرضة ومناقشته في الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) المنعقد بالمملكة المغربية في نوفمبر 2022م.

3. التواصل مع الاتحاد الأوروبي بشأن طلب دعم فني في مجال بناء القدرات لموظفي وحدة جمع المعلومات المالية وبقية الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتوضيح مجالات الدعم التي يمكن تقديمها.

4. الرد على الاستبيانات والاستعلامات والاستفسارات الواردة من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المهمة وذات الأثر) وعلى النحو التالي:

- استبيان مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF)؛ بشأن مدى تقدم الدولة في عملية التقييم الوطني للمخاطر.
- استعلام مجموعة التعاون والتنسيق الدولي (ICRG)، بشأن مدى التقدم المحرز في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها وماهي الطرق البديلة والمستحدثة التي تم اتباعها للحد من وطأة المخاطر ولزيادة فعالية المكافحة لهذه الجرائم.
- الرد على رسالة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، بخصوص استمرار دول الاتحاد في تصنيف اليمن ضمن الدول ذات القصور الاستراتيجي في مجال مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.

- التواصل مع وحدات الاستخبارات المالية في كلٍ من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والتي تعتبر هي الدول الراعية للجمهورية اليمنية لتنسيق الجهود والعمل على مساعدة وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية لاستيفاء شروط الانضمام الى مجموعة (EGMONT) للتحريات المالية، حيث تم استيفاء أول تلك الشروط والتي تتمثل في ترجمة القوانين والتعليمات والمنشورات اليمنية التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى اللغة الإنجليزية، ويجري التواصل مع الرعاة للمضي قدما في عملية الانضمام.

5. **المساهمة في إعداد واستعراض تقرير تحديث الجمهورية اليمنية في مجال الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام 2022م أمام فريق التعاون والتنسيق الدولي (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي (FATF).**

6. **التوقيع على مذكرات تفاهم في مجال تبادل المعلومات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع عدد من الوحدات النظيرة المجاورة بما يحقق ويكفل أكبر قدر من المنفعة والفائدة، ويجري التنسيق والتواصل مع بعض الوحدات الأخرى بشكل مستمر للتوصل الى صيغة نهائية للمذكرات والتوقيع عليها.**

سلطنة عمُان

التنسيق لتوقيع
مذكرة تفاهم

الأردن

تجديد توقيع
مذكرة تفاهم

مصر

التنسيق لتوقيع
مذكرة تفاهم (في
مراحلها الأخيرة) / تلقي
طلبات مساعدة دولي

الصومال

توقيع مذكرة
تفاهم

جيبوتي

التنسيق لتوقيع
مذكرة تفاهم

البحرين

التنسيق لتوقيع
مذكرة تفاهم

- تجديد التوقيع
- توقيع مذكرة
- التنسيق لتوقيع مذكرة

7. مشاركة رئيس الوحدة ضمن فريق الخبراء الإقليمي لعملية التقييم المتبادل لدولة لبنان لقياس نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة من الناحية الفنية وناحية الفعالية خلال المرحلة الثانية من عملية التقييم المتبادل التي تقوم به مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

8. مشاركة مدير إدارة تقنية المعلومات لوحدة جمع المعلومات المالية في عضوية فريق عمل مشروع منصة التعلم الالكتروني التابع لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

9. في مجال التعاون الدولي وتبادل المعلومات التي من شانها الحد من جرائم غسل الأموال العابرة للحدود فقد قامت وحدة جمع المعلومات المالية بالرد على ستة استعلامات واردة خارجية من وحدات نظيرة في كل من جمهورية مصر العربية، جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية السلوفاكية، مملكة البحرين.

10. في مجال التعاون الدولي وتبادل المعلومات التي من شانها الحد من جرائم غسل الأموال العابرة للحدود فقد قامت وحدة جمع المعلومات المالية بارسال أربعة اخطارات تلقائية الى الوحدات النظيرة.

ثالثا : مجال الرقابة والتحقق من الالتزام

1 مـجال الــرقابة

حيث تعد الرقابة الفعالة أساسًا لنجاح أي نظام وتعزيز تأثيره، وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقوم أهمية هذه الرقابة في بناء منظومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى مختلف المؤسسات التابعة بل وحتى جهات الإشراف والرقابة نفسها؛ لتعزيز امتثالها للقواعد المعيارية المحددة في القانون واللوائح والتعليمات ولما فيه اعتبارات المصلحة العامة؛ كما تعتبر الرقابة أهم ركائز تحقيق الالتزام الدولي وماله من أثر في منظومة العلاقات الدولية والأثر على الاقتصاد القومي للبلاد.

التفتيش الميداني

وقد بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بوضع خطة التفتيش الميداني على البنوك وقطاع الصرافة المرتكزة على المخاطر وتفعيل الرقابة الميدانية كمهمة ثانوية للوحدة استنادا الى المادة (31) الفقرة (ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالنزول الميداني الى البنوك وشركات الصرافة العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية بالإضافة الى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة بالاخطارات ونماذج الاشتباه، وكذا التعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال كما هدفت الرقابة الميدانية الى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتم تبنيها واتباعها بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد ما إذا كانت تُنفذ حسب الغاية المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجًا قائما على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم وذلك وفق دليل تفتيش ميداني تم اعداده بالتنسيق مع جهات خارجية.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية وفقًا لدليل التفتيش الميداني المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية:

01 التخطيط للتفتيش الميداني

02 إجراء عمليات التفتيش والاختبار

03 كتابة مسودة التقرير

04 مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود

05 تسليم التقرير بشكل نهائي

06 المتابعة المكتبية والميدانية

منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

خبير

1 تم إعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمساعدة مشكوره من قبل خبير في شركة براجما المختص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد العلمي الصادر من البنك الدولي، ويحتوي دليل التفتيش على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش ميداني شاملة بدءً بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاء بتسليم التقرير النهائي كما يحتوي على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.

2 تم إعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية

3 تم إعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وشركات الصرافة وفقا للمنهجية المستندة على المخاطر

نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

حيث لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية التقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير والمحضر فحسب، بل يتعدى ذلك إلى قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وابداء النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك والمؤسسات المالية وتفعيل دور إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية.

2 مجال التحقق من الالتزام

فيما يتعلق بالتحقق من الالتزام (الفحص المكتبي والتفتيش الميداني) والذي يعتبر أحد مهام الوحدة ويمثل ضرورة قصوى لاسيما في الوقت الراهن في سبيل تدعيم جهود بناء وتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما ينتج عنه من تغذية عكسية ذات جودة تؤثر ايجابًا على أعمال التحليل وجمع المعلومات في الوحدة.

البنوك

قامت الإدارة بالنزول الميداني على (7) بنوك للتحقق من مدى الالتزام الفني والتطبيقي لديها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم اختيار الحد الأدنى من المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم تلك البنوك التي تم النزول عليها، وتم التركيز على مجموعة من المتطلبات أهمها:

بالإضافة الى متطلبات الالتزام التطبيقي والتي تشمل

تم رفع تقارير بالالتزام الفني والتطبيقي للبنوك وفق محاضر نزول وبيانات تحليلية إلى البنك المركزي اليمني تساعده في تقييم تلك البنوك، وتم تصنيف بعضها بتصنيف (ملتزمة جزئيا) لوجود ملاحظات في سياساتها وإجراءاتها، وتم فيما بعد متابعة تلك البنوك لتقديم خطة عمل إصلاحية والاتفاق على إعادة التقييم متى ما تم التصحيح، حيث تم موافاة الوحدة ببعض المستندات والوثائق التي تعكس نية تلك البنوك بالبدء بعملية التصحيح والالتزام مع ابداء وعود بتوفير ما يلزم عند الطلب، ولازالت الإجراءات مستمرة.

اما بشأن مستوى الالتزام فقد كانت النتائج كالتالي

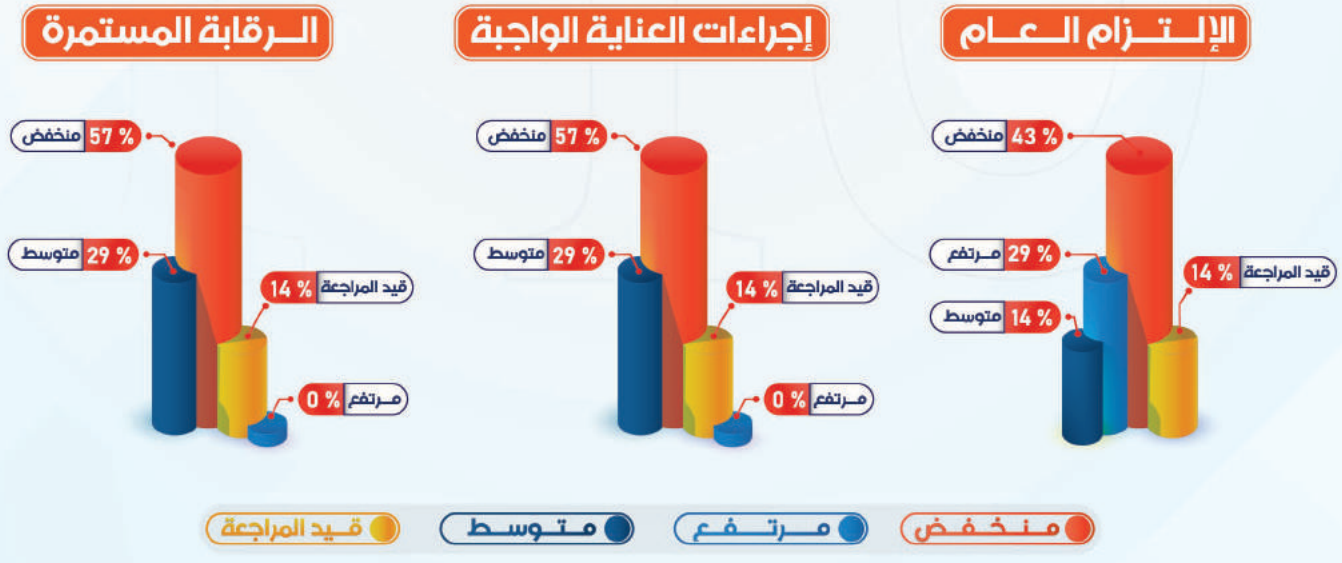

شركات ومنشآت الصرافة

حيث تم النزول الميداني على عدد (11) شركة ومنشاتين صرافة للتحقق من مدى الالتزام الفني والتطبيقي لديها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم اختيار الحد الأدنى من المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم الشركات والمنشآت التي تم النزول عليها، وتم التركيز على مجموعة من المتطلبات أهمها

كما تم التركيز على إجراءات العناية الواجبة لدى الشركة أو المنشأة، ومدى مواكبة دليل سياسات وإجراءات الشركة لقانون رقم (1) لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته ولائحته التنفيذية ومنشور البنك المركزي رقم (1) لسنة 2013م.

تم تفتيش وتقييم كل شركة ومنشأة على حده، وكانت نتائج الالتزام الفني كالتالي

أما من حيث مدى الالتزام التطبيقي فقد كانت النتائج كالتالي

تم في نهاية العام 2022م الانتهاء من اعداد قائمة أولية لشركات الصرافة المستهدفة خلال العام 2023م وعددها (17) شركة؛ حيث تم الانتهاء من عملية الفحص المكتبي لها للتحقق من مدى الالتزام الفني لها تمهيدا للتحضير للنزول الميداني مطلع العام 2023م.

حيث تستهدف خطة العام 2023م؛ تغطية جميع شركات الصرافة العاملة في المناطق المحررة

رابعا : مجال الاخطارات والـــتحليل المالي

FIU

حيث تقوم الوحدة بتلقي الاخطارات عن العمليات المشبوهة وتجميع بيانات مالية حولها وتحليلها وتكييفها واتخاذ الإجراء المناسب وفق ما يتبين لها بعد انتهاء مرحلة التحليل المالي، ويحق للوحدة في سبيل ذلك طلب المعلومات من أي من الجهات المعنية المحلية أو الوحدات النظيرة الخارجية، ويرتبط عدد هذه الاخطارات تناسبيًا مع مستوى الثقافة المجتمعية والمؤسسية بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي كادت أن تنعدم في ظل الوضع الحالي الذي يعيشه الوطن، والذي شكل حجر عثرة في سبيل نجاح جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن الوحدة قد تحملت على عاتقها طوال الفترة السابقة تبني سياسة التثقيف عن طريق ورش العمل وحملات التفتيش والتوعية ومتابعة إجراءات التصحيح وكذا الاجتماعات والمراسلات مع المؤسسات والجهات الرقابية والإشرافية.

ونورد أبرز الجهود التي تم بذلها في ظل هذا الالتزام، مع الإشارة إلى استمرار تزايد اخطارات العمليات المشبوهة خلال العام 2022م؛ والذي يعزى إلى نجاح جهود الوحدة في الرقابة والتفتيش ورفع الوعي لدى الجهات المعنية من خلال ورش العمل التوعوية في هذا المجال، والتي لازالت تسعى إلى مضاعفة تلك الجهود وإلى تعزيز جودة تلك الإخطارات بما ينعكس إيجابًا على عمليات التحليل.

وتبرز أهم التحديات في مرحلة ما بعد استلام الإخطار، سيما في جانب البحث الإلكتروني الذي تفتقده معظم أجهزة الدولة التي لاتزال على العهد التقليدي الورقي في تقييد وحفظ وأرشفة وإنجاز معاملاتها، والذي يصعب معه الحصول على الكثير من المعلومات ذات الأهمية القصوى لعمل الوحدة.

البيانات الاحصائية

اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) للعام 2022

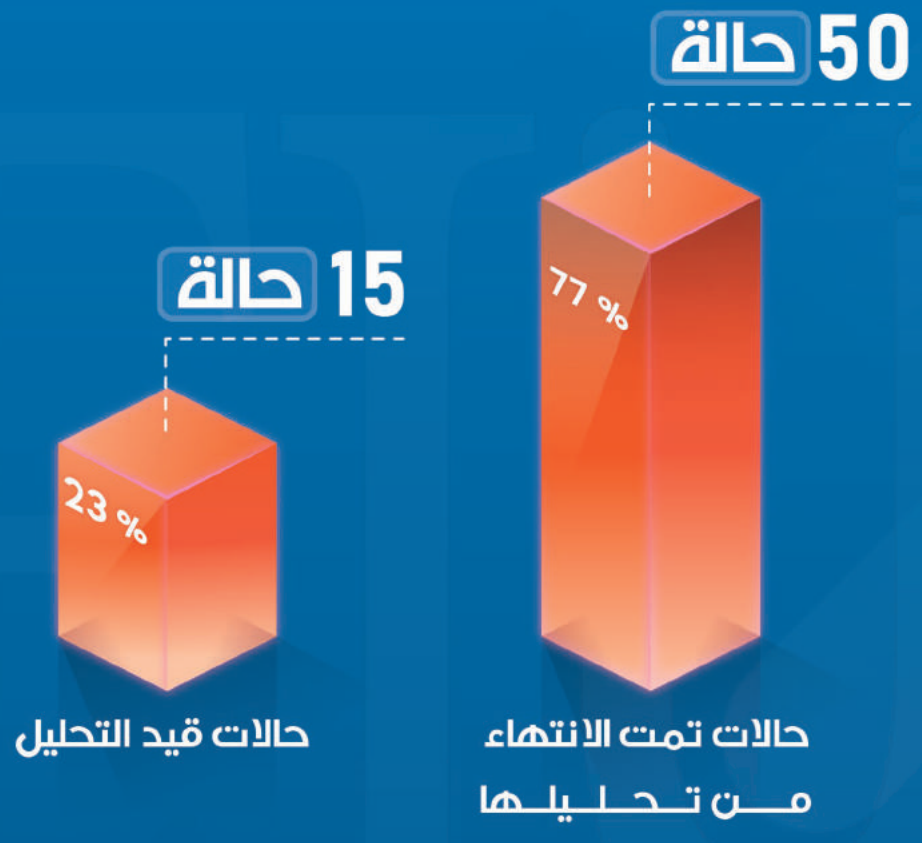

عدد الحالات الواردة للعام 2022	العدد	النسبة
حالات تم الانتهاء من تحليلها	50	77 %
حالات قيد التحليل	15	23 %
الاجمالي	65	100 %

اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) حتى نهاية العام 2022م

وفقًا للنوع 1

النوع	العدد	النسبة
استعلام	112	63 %
اخطار	65	37 %
حجز وتجميد	0	0 %
الإجمالي	177	100 %

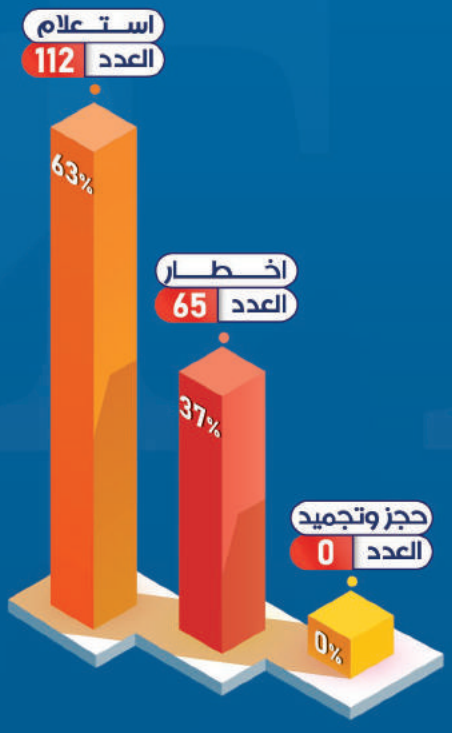

2 الاخطارات وفقًا لمصدر الحالات الواردة

نوع الاخطار	العدد	النسبة
محلي	65	100 %
خارجي	0	0 %
الإجمالي	65	100 %

3 الاخطارات وفقا للمصدر ' الجهة المبلغة

النوع	العدد	النسبة
بنوك	45	69 %
منشأة صرافة	20	31 %
وحدات نظيرة	0	0 %
جهات الرقابة والاشراف	0	0 %
أخرى	0	0 %
الإجمالي	65	100 %

4 الاخطارات وفقا للجرم الأصلي

الجرم الاصلي	العدد	النسبة
نصب واحتيال	16	25 %
غسل أموال	5	8 %
ارسال حوالات بدون مؤيدات	3	5 %
إيداع بدون مؤيدات	1	1 %
تزوير	1	1 %
أخرى	39	60 %
الإجمالي	65	100 %

5 الاخطارات وفقا للإجراء النهائي

الإجراء النهائي	العدد	النسبة
قيد التحليل	15	14 %
خفظ مؤقت	54	52 %
الإحالة الى الجهات المختصة	19	18 %
حفظ النهائي	17	16 %
في انتظار التحليل	0	0 %
الإجمالي	105	100 %

ملاحظة / 40 اخطار تخص العامة 2022 ولم يتم الانتهاء من تحليلها في نفس العام

بيانات تفصيلية للاستعلامات الواردة للوحدة خلال العام 2022م

1 الاستعلامات حسب نوع الجريمة

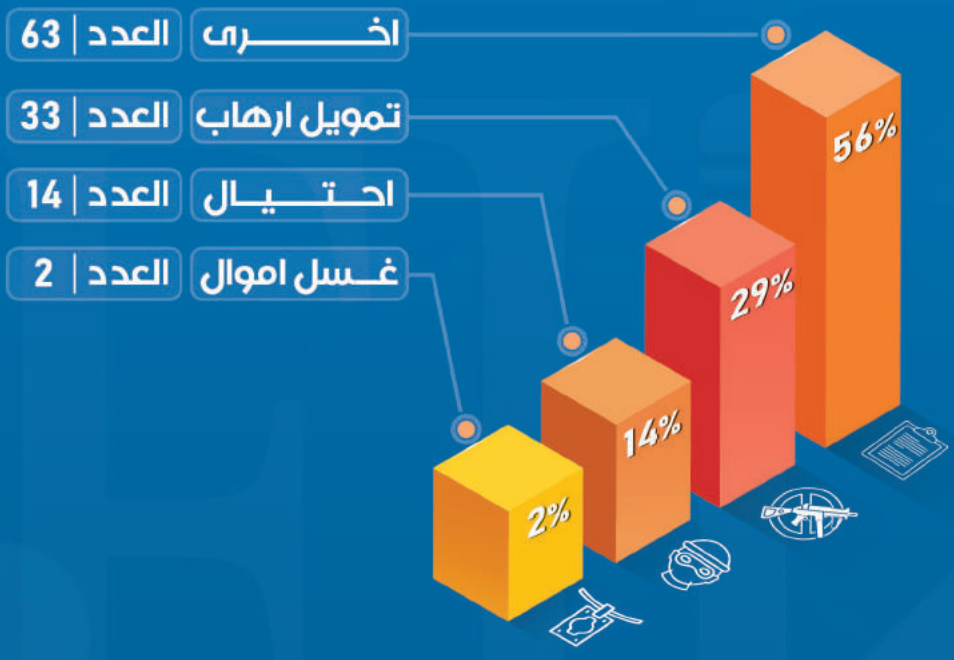

2 الاستعلام حسب مصدر الاستعلام

احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2021م - 2022م

التحليل وفقا لعدد الاخطارات

بلغت الاخطارات التي تلقتها وحدة جمع المعلومات المالية لعام 2022م عدد 65 اخطار مقارنه ب 64 اخطار في العام 2021م.

ويعود السبب وراء الزيادة الطفيفة في عدد الاخطارات الواردة الى وحدة جمع المعلومات المالية الى عدة أسباب أهمها استمرار قيام الوحدة بدورها بفعالية في نشر الوعي والتثقيف من خلال ورش العمل والدورات التدريبية للجهات المعنية، قيام الوحدة بعملية التفتيش الميداني للمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الامر الذي انعكس على عدد الاخطارات، وكذلك التغذية العكسية للجهات المبلغة والتي اثرت إيجابا في استمرار نسبة وكمية وجودة الاخطارات الواردة.

2 التحليل وفقا للجهة المبلغة

احتلت البنوك المرتبة الأولى في عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من البنوك لعام 2022م عدد 45 اخطار من اجمالي الاخطارات الواردة أي ما نسبته 69% من اجمالي الاخطارات، مقارنة بعام 2021م حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من البنوك 48 اخطار ما نسبته 84% من اجمالي الاخطارات.

كما احتلت شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من شركات الصرافة لعام 2022م عدد 20 اخطار أي ما نسبته 31% من اجمالي الاخطارات، مقارنة بعام 2021م حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من شركات الصرافة 16 اخطار ما نسبته 16% من اجمالي الاخطارات.

رسم بياني يوضح نسبة الإخطارات الواردة من البنوك وشركات الصرافة

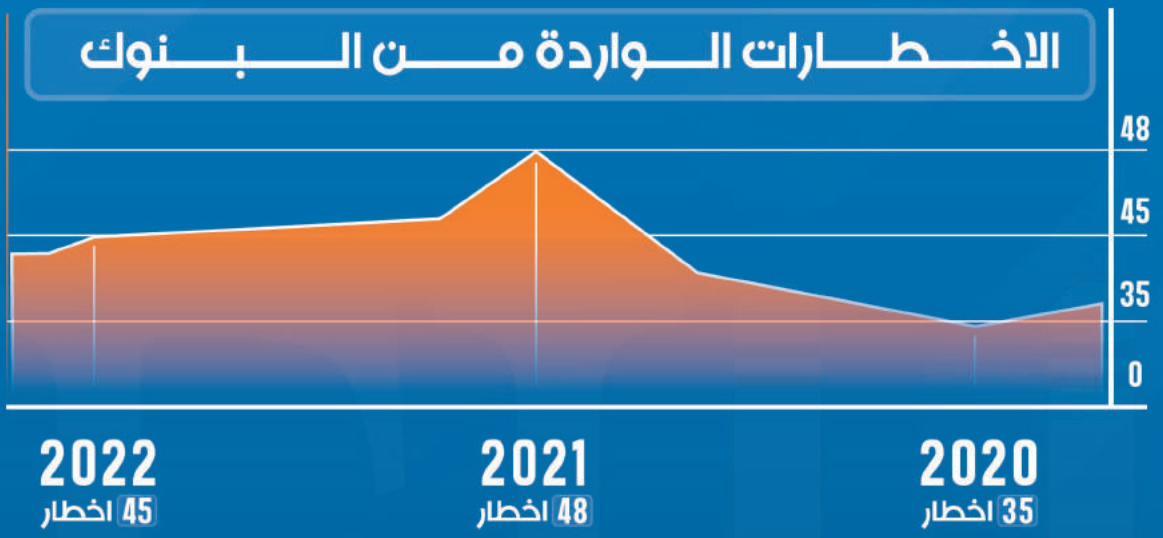

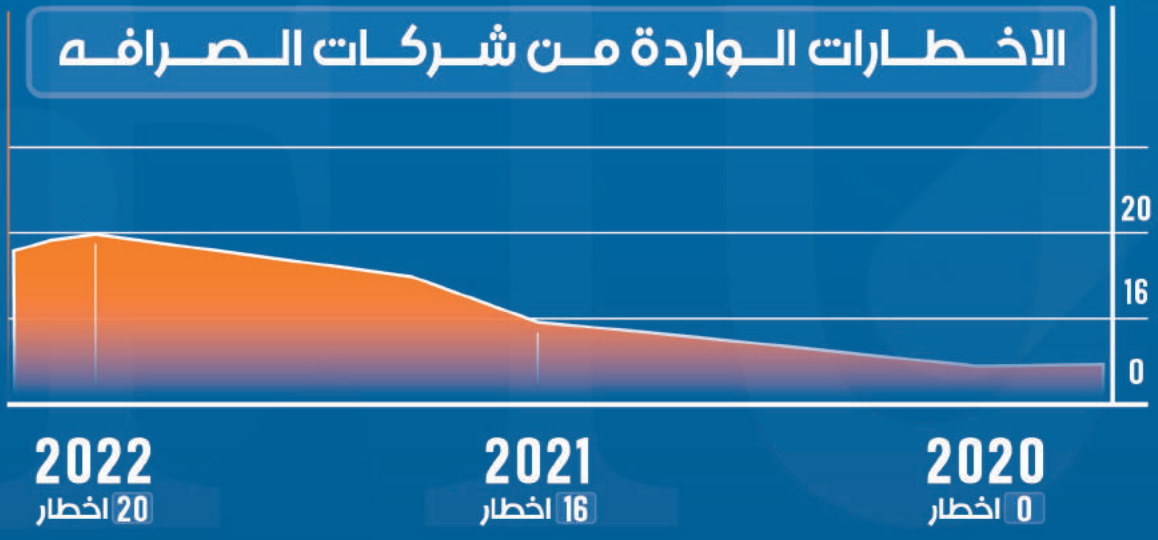

الإجمالي	2020	2021	2022
	35 اخطار	64 اخطار	65 اخطار

ونلاحظ من خلال الجدول السابق تقارب في عدد الاخطارات الواردة الى الوحدة بشكل عام من قبل البنوك خلال العامين 2021م و2022م، ويرجع أسباب ذلك التقارب الى الأسباب التالية:

1. أزمة السيولة التي تمر بها البلاد بشكل عام وشحتها لدى البنوك بشكل خاص وعدم قدره العملاء على تحريك ارصدتهم النقدية الموجودة لدى البنوك، مما انعكس سلبا على حجم العمليات المالية المنفذة من قبل البنوك ومحدودية او انعدام المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها البنوك لعملائها.

2. فتح الكثير من الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع الأساسية عن طريق المزادات التي تشارك بها البنوك والتي تتم في البنك المركزي اليمني، حيث تتسم هذه المزادات بالشفافية المطلقة والضوابط الرقابية المشددة التي تجعل من الصعب استخدامها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. التدابير الوقائية التي قام بها البنك المركزي والتعليمات للبنوك وشركات الصرافة والتي عززت من فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى تلك الجهات.

4. التعقيدات التي تواجهها البنوك المحلية في التعامل مع البنوك الخارجية لتقديم الخدمات لعملائها، بسبب التصنيف الحالي للبلد.

كما يلاحظ على الجدول أعلاه ارتفاع عدد الاخطارات الواردة من شركات الصرافة خلال العام 2022م مقارنة بالعام 2021م، ويعود ذلك الى الأسباب التالية:

1. الجهود التي تقوم بها وحدة جمع المعلومات المالية وكافة الجهات المعنية في رفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى قطاع الصرافة وكذلك التدابير الوقائية التي قام بها البنك المركزي من خلال التعليمات للبنوك وشركات الصرافة والتي عززت من فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى تلك الجهات.

2. المتابعة والتفتيش الميداني المكثف الذي تقوم بها وحدة المعلومات المالية والبنك المركزي على قطاع الصرافة خلال العام 2022م والذي ساهم بشكل مباشر في رفع الوعي لديهم والتعرف على مؤشرات الاشتباه بشكل أكبر، وتعزيز إدارات الامتثال لديهم بالموارد البشرية المؤهلة، وورش العمل التدريبية التي قامت بها الوحدة لقطاع الصرافة وهو الامر الذي إثر بشكل إيجابي ومباشر على عدد وجودة الاخطارات المرفوعة الى الوحدة من قبلهم.

التغذية العكسية الصادرة من الوحدة الى الجهات المبلغة

أصبح مصطلح التغذية العكسية متداول في كافة مجالات العمل المختلفة، ويقصد به مجموعة المعلومات التي تعود الى مصدرها ومرسلها والتي تساعد على فهم أفضل، او تعليمات ايضاحية بشأن ما تم ارساله وتعتبر من اهم وسائل التعليم والتصحيح الموجهة.

حيث قامت وحدة جمع المعلومات المالية بأرسال عدد (40) رسالة تغذية عكسية خلال العام 2022م موجهة للبنوك وشركات الصرافة تحتوي على توضيحات وتعليمات بشأن مدى جودة الاخطارات المستلمة من قبلهم، وأيضا ما آلت اليه الاخطارات سواء بالحفظ او الإحالة الى الجهات المعنية.

الخاتمة

وبالرغم من حداثة تأسيس وحدة جمع المعلومات المالية في العاصمة المؤقتة - عدن إلا أنها سعت بما تمتلكه من كادر متخصص في مواجهة التحديات التي واجهتها سواءً فيما يتعلق بموازنتها التشغيلية، وتأخر استحداث مقر خاص لها، وتزويدها بالمختصين، واعتماد لائحتها الداخلية، وعدم وجود أي نماذج عمل أو كادر سابق، وكذا بروز جائحة كورونا التي فتحت المجال أمام عملية الإغلاق العام والخاص، وأيضًا حداثة وعدم أتمته قطاعات الدولة بما يؤدي إلى تسرب الكثير من المعلومات والوثائق إلى خارج المنظومة الحكومية دون رجعة، ويعيق جهود البحث عما تبقى منها، وبلا شك ضعف الكادر الحكومي والخاص في العمل وفق مقتضيات الامتثال، وثقافة المجتمع المضادة للالتزام، وكل ما للظروف الراهنة من تأثير..

لذلك ارتأت الوحدة إصدار هذه التقرير لبيان جهودها خلال تلك الفترة على أن يتم إصدار التقرير التالي وفق أطرة الزمنية المحددة، وبلا ريب سيعكس مزيدًا من التطورات والإنجازات في نواحي كثيرة، بدأت معالمها بالبروز وبما يدل على مدى استيعاب كادره لكافة المتغيرات، وتوظيفها في مجال عملة بما يؤدي إلى وفرة في النتائج وجودة في المخرجات..

ونأمل من الله تعالى أن يوفق الجميع لكل ما فيه خير وصلاح هذا الوطن.

FIU

Republic of Yemen
Aden - P. O. Box No. 452

www.fiu-ye.com

info@fiu-ye.com

02 - 257851